جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University
of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات و الحلول

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

ضمن المحور الثالث:

(القوانين والتشريعات والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((المصالحة الوطنية : عقابية أم تصالحية؟))

الباحث : أ . علي امحمد علي سعد.

مكان العمل: كلية العلوم الشرعية – مسلاته.

الدرجة العلمية : محاضر مساعد

التخصص العام : قانون التخصص الدقيق : قانون جنائي

0926872334 alisaad776676@gmail.com

1444هـ - 2023 م

الملخص:

يحاول هذا البحث بيان معاني المصالحة الوطنية ،فتحدث **في المبحث الأول** عن المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي ، وأهدافها والأسس والمعايير التي تبنى عليها المصالحة الوطنية, بالإضافة إلى التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية .سواء أكانت تحديات داخلية أو خارجية , وذلك كإطار مرجعي لفهم ما يدور حول مفهوم المصالحة بشكل عام.

وفي المبحث الثاني : عرضت فيه المصالحة الوطنية والتشريعات القانونية من خلال العدالة العقابية لما في هذا المفهوم من معاني القصاص والمحاسبة التي تسهم في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، وتحقيق الردع العام و الخاص ،إضافة لما يرتبط بهذا المفهوم من مفاهيم أخرى كالعفو والصفح من معانٍ راقية تتفق في مجملها مع أهداف العدالة التصالحية,وتسمح بإزالة جذور الخلاف بين الناس كما عرضت فيه المقاربة التصالحية والتي تدور أساساً حول استخدام مفاهيم الحوار والاعتذار والعفو بهدف تحقيق التعايش السلمي في المجتمع أما الخاتمة تضمنت أهم النتائج في البحث وتوصياته.

الكلمات المفتاحية : المصالحة الوطنية ،قواعد المصالحة الوطنية ،العدالة العقابية ،العدالة التصالحية.

Abstract :
This research attempts to clarify the meanings of national reconciliation .
In the first topic , it talks about national reconciliation in achieving civil peace , its objectives, the foundations and criteria on which national reconciliation is based, in addition to the challenges facing national reconciliation, whether internal or external, as a frame of reference for understanding what is going on around the concept of reconciliation in general.
In the second topic the punitive approach was presented , as in this concept of retribution and accountability that Contribute to Confronting gross violations of human rights and achieving public and private deterrence in addition to the other concepts associated with this concept such as pardon and forgiveness , which have noble meanings that agree in their entirety with the goals of restorative justice and allow removing the roots of conflict between people .
It also presented the conciliatory approach which mainly revolves around the use of the concepts of dialogue apology and pardon with the aim of achieving peaceful coexistence in society .
As for the Conclusion it included the most important results in the research and its recommendations .
Keywords : rules of national, reconciliation, punitive justice, restorative justice.

المقدمة :

تترك الحروب والصراعات جراحاً عميقة في نفوس الشعوب ، قد تستغرق الكثير من الوقت لتضميدها وشفائها ، والمصالحة الوطنية نتيجة حتمية في الدول التي عانت من خلافات جذرية أو صراعات داخلية ، وهي تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية ، تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الأطراف السياسية والمجتمعية بهدف طي صفحة الماضي وتحقيق التعايش السلمي .

وتستخدم المصالحة كمفهوم شامل يتضمن مجموعة من الأنشطة في الإجراءات المتعلقة بخلق الشروط الضرورية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات محل الصراعات ، وتحديد ودعم الهياكل التي تسهم في تقوية وترسيخ السلم من أجل تجنب الارتداد إلى حالة الصراع ،ومن أهم الإجراءات التي تشملها ،إعادة اللاجئين داخلياً ، وإعادة إدماج المحاربين السابقين ،ودعم عملية التطور الديمقراطي ، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،وإعادة تأسيس حكم القانون ، وهذا ما يتأكد في ظل حقيقة أن العدالة (كمفهوم وممارسة) تهدف إلى التعامل مع إرث الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة ، تتضمن العدالة الجنائية العقابية ،وهي المحاسبة على جرائم الماضي ومنع الجرائم الجديدة ،وبناء على ذلك تجلت مقاربات عديدة للمصالحة فهناك من يرى أن الضرورات الأخلاقية والقانونية والسياسية تحتم مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن طريق الاتهام و المحاكمة ، بينما يرى اتجاه ثانٍ مؤيد لمقاربة العدالة التصالحية أن الأخذ بمفهوم العدالة العقابية ، يقوض مساعي تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي ، ولذلك يكون من المناسب – من جهة نظرهم – تبني سياسة للمصالحة الوطنية والعفو عن انتهاكات الماضي .

أهمية الدراسة :

تحاول الدراسة التطرق لموضوع المصالحة الوطنية لما تمثله من أهمية حيوية لاسيما في ظل الانقسامات والصراعات السياسية ما بين القوى السياسية إلى جانب دورها في تجاوز عقد الماضي السياسية وإرساء أطر صحيحة للمستقبل ، إن المصالحة الوطنية أصبحت شيء ضروري بعد أن آلت الأوضاع التي جرت في ليبيا حيث باتت سياسية العنف والإحتراب هي السائدة .

منهج البحث :

من خلال ما طرح في موضوع هذا البحث وحسب طبيعته فإن المنهجية التي سوف يتبعها الباحث فإنه سوف يستعين بالمنهج الوصفي التحليلي ، إلى جانب الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والتاريخي لمعرفة الواقع المعاش .

إشكالية البحث : –

لا تزال الأوضاع في ليبيا موضع جدل والمشاكل عديدة منها إعادة البناء والمهجرين والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وتطبيق المصالحة في ظل هكذا ظروف أمر صعب وحتى السياسيين والأكاديميون تباينت تفسيراتهم ومقاصدهم ،فالبعض يتحدث عن مصالحة عقابية والأخر يتحدث عن عدالة تصالحية اجتماعية واسعة .

وفي ضوء المشكلة البحثية أنفة البيان يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات الآتية : –

1- ما المقصود بالمصالحة الوطنية ؟ وما هي أهداف وقواعد المصالحة وشروط نجاحها ؟

2- ما هي التحديات التي تواجها المصالحة الوطنية في ليبيا ؟

3- وهل تباينت وجهات النظر بشأن اختبار آليات العدالة العقابية أم العدالة التصالحية كجزء من المصالحة الوطنية ؟

خطة البحث :

تم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية : –

المبحث الأول : المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي .

المطلب الأول : المصالحة الوطنية (الأهداف الأسس والقواعد ،شروط النجاح).

المطلب الثاني : تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا .

المبحث الثاني : المصالحة الوطنية والتشريعات القانونية .

المطلب الأول : العدالة العقابية (الجزاء العقابي) .

المطلب الثاني : العدالة التصالحية (الجزاء التصالحي) .

المبحث الأول :

المصالحة الوطنية في تحقيق السلم الأهلي:

إذا كانت المصالحة تتأسس على معالجة انتهاكات وتجاوزات ومشكلات الماضي بهدف الحصول على مستقبل أفضل وخال من أخطاء الماضي ،ومن ثم فإن العدالة الواجبة في بلد معين يستلزم سلسلة من المفاوضات ، وبمشاركة كافة الأطراف المعينة والمحلية والأطراف الدولية في بعض الأحيان .

فالمصالحة مصطلح واسع فضفاض ، يحتمل أكثر من معنى وله العديد من المرادفات كالتوفيق بين الأطراف ،وإعادة العلاقات وهو يرتبط عادة بالعديد من المفاهيم الأخرى ،مثل: الاعتذار والتسامح، والعفو ،وبناء السلام ،والتعايش السلمي ،وقد تختلف معانيه ومدلولاته من مجتمع إلى أخر ،وما يمكن تطبيقه في بلد ما قد يصعب تطبيقه في بلداً آخر، نظراً إلى اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فالمصالحة الوطنية مشتقة من أصلاها اللغوي من الصلاح ،هو ضد الفساد ،والصلح والسلم[1].

وهناك من عرف المصالحة الوطنية بأنها العلمية التي يمكن بمقتضاها لأطراف واجهوا علاقات قمعية أو صراع دموي إنشاء علاقات مرضية فيما بينهم [2] وعرفها آخر بأنها هي عملية مجتمعية تتضمن اعترافاً مشتركاً بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلى علاقة بناءة نحو سلام مستدام .

ويمكننا أن نخلص من هذا العرض الموجز أن هناك عدة أهداف وأسس وقواعد لنجاح المصالحة الوطنية (المطلب الأول) كذلك تواجه تطبيق المصالحة الوطنية في ليبيا العديد من التحديات سواء على المستوى الداخلي والخارجي(المطلب الثاني) .

---

[1] – مجد الدين محمد يعقوب ،القاموس المحيط ، بيروت ،مؤسسة الرسالة للطباعة للنشر ،2005 ،ص229 .

[2] – عادل ماجد ،قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية ،مجلة يتفكرون العدد الثاني ،2013 ،ص86 .

المطلب الأول :

المصالحة الوطنية (الأهداف، قواعد المصالحة ، شروط النجاح).

تعني المصالحة الوطنية إعادة تأسيس التوافق الوطني بين الأطراف السياسية والمجتمعية ،ارتكازاً على قاعدة قيمية تشمل التسامح ورد الحقوق ،والتعويض ،وإزالة أثار الماضي [1] من خلال آليات ،وإجراءات تحظى بإجماع عام من مختلف لأطراف .

وبالإضافة إلى ذلك أن المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي و استمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف ودياً وسلمياً ، وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلاف وحل المنازعات بأنها أكثر بساطة ورشاده من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية وهي مشروع سياسي واجتماعي وقانوني يهدف إلى إعادة السلم الاجتماعي للمجتمع ، وهي شكل من أشكال العدالة التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماض يسوده الانقسام إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع بل هي شكل من أشكال بناء الدولة .

أولاً : أهداف المصالحة الوطنية.

تهدف المصالحة الوطنية إلى جملة من الأهداف:

1- العمل على المحافظة على الرصيد التاريخي لليبيا من النضال والكفاح ، وتجاوز المعطيات المغلوطة ، ترسيخ التواصل .

2- تصحيح لانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية لدرجة أنه كاد أن يقوض أركان الدولة ويؤدي إلى الانقسام .

3- استعادة الأمن والنظام العام على اعتبار أن أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم مسألة حيوية [1] .

---

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 15، ص102 .

4- التأكيد على توحيد المؤسسة العسكرية وكذا مختلف القطاعات الأمنية وذلك لأنهم حماة الدولة .

5- المحافظة على مقومات الهوية الوطنية والتأكيد على مكوناتها .

6- تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والاقتصادية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بعث الاستقرار والأمن والأمان للمواطن .

7- كما تهدف إلى مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي .

8- التمسك بسيادة الدولة الليبية ووحداتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية ، على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي .

9- رفض أي تدخل عسكري في ليبيا وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا باعتبار التسوية لن تكون إلا بين الليبيين أنفسهم ، لتأكيد على أن يشمل الحوار كافة الأطراف الليبية مهما كانت توجهاتها وانتماءاتها السياسية.

10- العمل على ضمان وحدة المؤسسات المدنية الليبية.

ثانياً: قواعد المصالحة الوطنية.

1- الاتفاق على الثوابت الوطنية :

إن أخطر ما يواجه المجتمعات التي مرت بأحدث الثورات والصراعات هو الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع ، على نحو يصعب معه الاتفاق على الثوابت الوطنية [2] والتوافق على الأمور الأساسية ، بحيث سطحت المفاهيم ، فلم يعد المواطن يعرف بين النصر والهزيمة ، وبين الاستقلال والتبعية ، وبين الحرية والاستبداد، وبين الدولة والقبلية ، وبين الديمقراطية والفوضى وبين الإسلام كدين تسامح وجماعات تذبح وتقتل باسم الدين ، وبين الحليف والعدو ، ..حيث يعيش المواطن الليبي منقسماً على ذاته متردداً ،حائراً .

---

[1] – نوال مغزيلي ، المصالحة الوطنية ، التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون مجلد (1) ، العدد (5) ، كانون الأول 2017 ، ص405 .

[2] – عادل ماجد ، قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية ،ص38 .

لذلك فمن أولى الخطوات التي تنبغي اتخاذها ، تحديد الثوابت الوطنية وضمان اتفاق كافة أطراف المصالحة عليها .

فالثوابت هي المسلمات التي يتوافق عليها الجميع ، وتشمل الهوية والوطن والدين واللغة والدولة الديمقراطية ، لكي تكون الدولة ديمقراطية ، فأن فقهاء القانون ربطوها بوجود قانون أسمى (دستور) يحدد طبيعة الحكم ، وينظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، ويحدد الحقوق الواجبات على الطرفين ، وقد تضمن الإعلان الدستوري الصادر في مدينة بنغازي بتاريخ 2011/08/03 م هذه المفاهيم فهي تعكس ثقافة المجتمع الليبي وتحفظ حضارته وهويته في قالب دستوري يوافق عليه الشعب ،ومن ثم ففكرة الثوابت تعززت في المواثيق الدستورية وبالتالي فأن الإعلان الدستوري لسنة 2011 م جاء لرسم الهوية الوطنية (الدولة الليبية) على الدين اللغة الجغرافيا [1] .

ومن ثم فالثوابت لا ترتبط بالأشخاص أو الأسر وترتهن لنيل الحاكم واستبداده وإنما هي ثوابت رسختها رغبة الإنسان في العيش المشترك الأمن وهي وثيقة الصلة بمبادئ الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية .

2- إعلاء مصلحة الوطن والنأي عن الأهواء الشخصية .

لبلوغ المصالحة الوطنية ، يجب على جميع الأطراف السياسية التمسك دائماً بتغليب المصلحة الوطنية ،والنأي عن الأهواء الشخصية والابتعاد عن المكابرة والمغالية التي تسوغ الثأر والانتقام والتشفي، الإعراض عن التخوين واستحضار النية الصالحة بهدف إصلاح ذات البين وبلوغ المسار الصحيح للديمقراطية .

3- إجراء المصالحة في مناخ من الشفافية وسيادة القانون .

ومن المهم الاضطلاع بإجراءات المصالحة في مناخ تسوده الشفافية بحيث يطلع أفراد المجتمع على جهود المصالحة بصورة تسمح لهم بتبيين أطرافها وأهدافها ، ومن المهم إن تجري عملية المصالحة في مناخ تسود فيه سيادة القانون بحيث تتساوي الأطراف طالما جلست إلى مائدة الحوار ، وعلى نحو يطبق فيه القانون على الجميع بدون تميز .

---

[1] – الكوني اعبودة ، الثوابت الوطنية ودستور ليبيا المرتقب مجلة القانون ، جامعة طرابلس العدد (3) 2011 ،ص268 .

ثالثاً : شروط النجاح :

1- وجود إدارة سياسية حقيقية ، وتوافق داخلي يدعمان تحقيق المصالحة الوطنية .

2- اختيار الظرفية المناسبة لأعمال هذه المصالحة ، وتحديد الجهات والأطراف المعنية .

3- تقديم الحل السلمي للنزاع ويجب أن يكون هذا الحل يرضي الطرفين معاً الذين يدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية ، حيث يعتبر هذا الشرط حاسماً لمعالجة أي خلاف .

4- القبول بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية كنقطة انطلاق نحو تحقيق المصالحة الوطنية وما تفرزه نتائجها واحترام إرادة الشعب الليبي .

5- انخراط القادة في المسار السلمي ومعنى ذلك عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وفي علاقات الثقة التي تجمعهم ، لذلك ينبغي على القادة تجاوز المعوقات وإصرارهم على مواصلة مجهودات السلام .

6- دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية : تحتاج المصالحة الوطنية إلى مشاركة الأفراد والجماعات والمنظمات بهدف إقناع المترددين أو المعارضين من الجماعات بأهمية المصالحة الوطنية ،بأنها هدف لابد من بلوغه .

7- بذل كل الجهود من أجل الكشف عن المختفيين والمفقودين وتحديد صور اختفائهم والتكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العثور على ذويهم .

المطلب الثاني:

تحديات المصالحة الوطنية .

إن من شأن مصالحة وطنية حقيقية وعميقة أن تكون هناك توافقات وطنية على بناء مؤسسات سياسية وأمنية فاعلة ، تغيب فيها و تنصهر الأبعاد والمناطقية و الجهوية التي تقف عائقاً أمام أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية .

ففي غضون السنوات القليلة التي تلت ثورة 17 من فبراير تبين لنا أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية ، وما تولد عن ذلك من شرخ اجتماعي واضح

،فضلاً عن التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها بالرغم من صدور قانون العدالة الانتقالية [1] في سبتمبر 2013 م كل ذلك عمق التناقضات ، وهدد الاستقرار وأدخل البلاد في دوامه من الأزمات عنوانها ، العنف ، الاغتيالات ، الفساد ، بالتزامن مع بروز النزعات القبلية والمحلية والمناطقية ، المتناقضة أحياناً ، ساهمت عوامل خارجية أيضاً في زيادة حدة الأزمة ، لتؤدي إلى تصاعد أعمال العنف ، وتفاقم الأزمة السياسية في ليبيا التي تمثلت في دعم أطراف وجهات إقليمية ودولية لأطراف سياسية ليبية على حساب أطراف أخرى .

تواجه تطبيق المصالحة الوطنية في ليبيا العديد من التحديات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه التحديات .

أولاً : تحديات داخلية :

كشفت التجربة الليبية بعد 2011 م عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها ، ما أدى إلى عرقلة عملية بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس إلى الديمقراطية ، وتجلى ذلك في الانقسامات و المحاصصة و التوافقات ، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار ما عزز الانقسامات الاجتماعية ، وخلق معوقات للتعايش تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية ، حيث حلت المناكفة السياسية والمكابرة والاستعلاء وتزايد الشحن العاطفي والنزاعات القبلية وإذكاء التوتر إعلامياً ،وفضلاً عن ذلك هناك تحديات مرتبطة بما ترتب عن حكم النظام السابق ،[2]. حيث يرتبط جزء كبير من هذه التركة بسلسلة الاغتيالات السياسية والمحاولات الانقلابية الفاشلة التي شاهدتها البلاد خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، والتي خلفت العديد من الضحايا الذين قتلوا في الغالب دون محاكمة ، أو وفقاً لمحاكمات صورية شكلية لم يراع فيها الحد الأدنى من متطلبات المحاكمة العادلة ، وشروطها القانونية ، كما أختطف البعض ولم يعرف

---

[1] – قانون رقم (29) لسنة 2013 م في شأن العدالة الانتقالية إلى المؤتمر الوطني العام الموقع الالكتروني لوزارة العدل ، ليبيا ، 19 سبتمبر ، 2021 م .

[2] – فتحي بن شتوان ، الحوار الاجتماعي ...تحدي المصالحة الوطنية الليبية ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، يناير ، 2013 .

مصيرهم ، وراح البعض ضحية حوادث غامضة لم تعرف تفاصيلهم حتى الآن ، ولم تتوقف الانتهاكات والتجاوزات عن ذلك الحد ، وإنما استمرت خلال فترة الصراع في الفترة الموالية ، هي أمور جرت في الغالب خارج القانون [1] .

كما أسهمت الخلافات السياسية والإيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية وتباين مصالحها المختلفة ، ناهيك عن سياسة الانتقام والإقصاء العالقة في مربع عدم الثقة ، مع تركة من المظالم والتهميش ، أسهمت في تعطيل صياغة أي حل توافقي ، والتحدي الأخر يتمثل في توحيد مؤسسات الدولة تحت سلطة تنفيذية واحدة ، فعلى امتداد السنوات الأخيرة ، شهدت ليبيا انقساماً سياسياً ومؤسساتياً .

وتشكل واقع سياسي وإداري في المجتمع الليبي بتأثر الانقسام ، وبروز شبكات مصالح مستفيدة من استمرار الوضع القائم وحالة الفرقة والتناحر السياسي ، تحول إلى أمر واقع .

أما التحدي الأمني فيتمثل في انتشار السلاح [2] إذ لا يمكن تحقيق مصالحة وطنية في بيئة تسيطر عليها المليشيات المسلحة ، حيث باتت مسألة وإعادة هيكلية الأجهزة الأمنية وتوحد المؤسسة العسكرية ، يحتل الملف الأبرز وراء عرقلة خياراً تحقيق المصالحة الوطنية ، وهو ما يحتاج إلى برامج عمل يقوم على دمج المكون العسكري على جانبي الصراع ، والمضي قدماً في بناء منظومة أمنية وعسكرية على أسس وطنية تغيب فيها وتنتصر الإبعاد المناطقية و الجهوية التي تقف عائقاً أمام أي جهود لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا ، وأن تكون مهمتها الدفاع عن ليبيا ومصالحها الحيوية ، وسيادتها تحت حكومة واحدة

ثانياً : تحديات خارجية :

مند بداية الأزمة الليبية ، كشفت تطورات الإحداث كيف كان العامل الخارجي حاضراً بقوة ومارس تأثيره في عرقلة الانتقال الديمقراطي ، وتعزيز مشاعر الانقسام بين الأطراف الليبية ، وهو ما جعل المصالحة بعيدة المنال من هذه الزاوية ، من الواضح أن هناك أطرافاً إقليمية ودولية ما تزال تعبث

---

[1] – عبد اللطيف احميدة ،دراسة تمهيدية عن المجتمع الليبي : الواقع التحديات والأفاق ، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ، يناير 2020 م شوهد في 2021/10/24 م

[2] – عمر فرحات ، مباركة سليمان،التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي ، مجلة الفكر ، العدد الخامس ،2015 م ،ص52 .

بالمشهد الليبي وتمارس دور المعطل لمسار المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام وفرض أمر واقع جديد في ليبيا فالتدخل العربي الإقليمي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين ، خصوصاً في ظل ما يتمتع به الشرق الليبي من دعم قوي [1] لكل من مصر والإمارات فرنسا روسيا وعلى الجانب الأخر ، نجد تركيا وايطاليا وقطر تبدي اهتمامها بالغرب الليبي [2] .

وتأتي مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي وخروج المقاتلين المرتزقة أهم التحديات التي سوف تواجه المصالحة الوطنية ، خصوصاً أن مهلة إخراج المرتزقة من ليبيا قد انتهت دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+ 5) من إجبار القوات العسكرية الأجنبية على مغادرة الأراضي الليبية .

وهكذا زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الأمور أكثر، فأصبحت ليبيا مسرحاً لتنفيذ استراتيجيات بعض القوى الإقليمية أو تلك البعيدة عن ليبيا ، إذ أدى تدخل الأطراف الخارجية إلى المزيد من الاضطرابات العميقة وذلك أن أطرافاً خارجية لم تتوان في تقديم الدعم لطرف دون الأخر [3] في الصراع القائم بين القوى السياسية الليبية وهو ما يقف عائقاً أمام تحقيق التقارب بين الفرقاء السياسيين الليبيين وبالتالي تقويض عملية المصالحة الوطنية ، ما يفرض على مختلف لأطراف تغليب خيار التوافق وتقديم تنازلات متبادلة ، ويبقى الحل في نهاية الأمر بحاجة ماسة لإرادة سياسية ليبية وطنية [4] تسمو على الخلافات البينية ،وتنظر لليبيا المستقبل التي تسع كل أبنائها .

المبحث الثاني :

المصالحة الوطنية والتشريعات القانونية .

---

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته اقليمياً على ضفتي المتوسط ، مجلة شؤون عربية ، العدد 118 ، ربيع 2020 م ص49 .

[2] – محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 م ، مجلة المستقبل العربي ،ص166 .

[3] – بلعربي علي ، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية ، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد 14 مارس 2019 المجلد (3) ،المركز الديمقراطي العربي ألمانيا ،برلين ، ص51 .

[4] – محمد عبد الحفيظ الشيخ ، خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن مجلة اتجاهات سياسية ، العدد السابع عشر ، سبتمبر ، 2021 م ص29 .

عند استحضار الحالة الليبية عقب 2011 م ومدى مواءمة القوانين والتشريعات للمصالحة الوطنية نلاحظ صدور عدة تشريعات في إطار إرساء مبدأ العدالة الانتقالية حيث صدر القانون رقم (17) لسنة2012 م بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

لقد عرف القانون في مادته الأولى ، والتي خصها بتعريفات أن القصد من مصطلح العدالة الانتقالية هو (مجموعة من الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية ، التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والعمل على إصلاح ذات البين ، بالطرق الودية بين فئات المجتمع ، كما حددت نفس المادة مصطلح (الوقائع) أي الجانب الموضوعي بأنه يشمل كل فعل يشكل جرماً أو انتهاكاً لحقوق الإنسان .

أما المادة الثانية من القانون : فقد نصت على تحديد النطاق الزمني لتطبيق هذا القانون ، وأن أحكامه تسري على (الوقائع التي حدثت منذ تاريخ 01 سبتمبر 1969 إلى حين تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القانون ولا تسري على الأشخاص الذين أتموا الصلح في ظل النظام السابق .....)

وأشار القانون في المادة الثالثة إلى أن أهدافه تتمثل في : –

1- ترسيخ السلم الاجتماعي .
2- ردع انتهاكات حقوق الإنسان .
3- بث الطمأنينة في نفوس الناس ، وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة .
4- تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان .
5- توثيق الوقائع موضوع العدالة الانتقالية وحفظها ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة .
6- تعويض الضحايا والمتضررين .
7- تحقيق مصالحة اجتماعية .

عند استقراء المادتين الأولى والثانية المشار إليهما يتضح ما يكتنفه من غموض وضبابية في التعامل مع الواقع الليبي ، مما أدى إلى خضوعه للتأويل و الامتعاض بل الرفض والإلغاء في مرحلة لاحقة .

وبذلك يمكن القول بأن القانون رقم (17) لسنة 2012 م بصياغته المبهمة حصر المدى الزمني لسريانه على الأفعال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان ، منذ تولي النظام السابق الحكم في 01 ديسمبر 1969 وحتى تحقيق الأهداف المرجوة منه ، متجاهلاً بذلك التضمين الصريح لما حصل من وقائع إجرامية من كل الأطراف خاصة بعد سقوط النظام السابق .

وعقب تولي المؤتمر الوطني العام السلطة التشريعية في ليبيا أصدر القانون رقم (29) لسنة 2013 م في شأن العدالة الانتقالية والذي ألغى بموجبه القانون رقم (17) المشار إليه أعلاه . حيث نص القانون رقم (29) لسنة 2013 م في مادته الأولى : على مفهوم العدالة الانتقالية وأشار إلى القصد في تطبيق إحكامه هو (معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية من قبل الأجهزة التابعة للدولة ،عن طريق إجراءات تشريعية وقضائية واجتماعية وإدارية ، وذلك من أجل إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر والتعويض عن الأخطاء التي تكون الدولة مسئولة بالتعويض عنها) كما ذكر في نفس المادة في محاولة منه لتجنب الانتقائية في تطبيق إحكامه ، حدد نصاً في الوقائع الآتية : –

1- موقف وأعمال أدت إلى شرخ في النسيج الاجتماعي .

2- أعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة شابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها .

وذلك بهدف الوصول إلى المصالحة الوطنية وإصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي والتأسيس لدولة الحق والقانون .

وهناك اتجاهات مختلفة بشأن اختيار آليات العدالة الواجبة التطبيق ، فيرى جانب من الفقه أن الضرورات الأخلاقية والقانونية والسياسية تحتم مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن طريق الاتهام والمحاكمة أي عن طريق إعمال مبدأ المحاسبة ،وأن الإخفاق في معاقبة إرث انتهاكات حقوق الإنسان يشكل دعوة مفتوحة لتكرار ارتكاب مثل تلك الانتهاكات ، بما يقوض دعائم سيادة القانون (المطلب الأول) بينما يرى اتجاه ثان مؤيد لمقاربة العدالة التصالحية ، أن الأخذ بمفهوم العدالة العقابية، يقوض مساعي تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي ويضفون أن نظم ما بعد فترات الاستبداد والقمع تكون عادة هشة مما قد لا يمكنها من محاكمة القادة والمسئولين

الذين يشغلون مناصب مهمة في التشكيلات المسلحة والأمنية .

ولذلك يكون من المناسب تبنى سياسة العدالة التصالحية ،والعفو عن انتهاكات الماضي (المطلب الثاني)

المطلب الأول :

العدالة العقابية أو الجزاء العقابي .

تقوم العدالة العقابية بصفة أساسية على آليات المحاسبة والعقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، وتهدف أساساً إلى توقيع العقاب اللازم على الجناة جزاء لما اقترفته يداه ، بما يحقق الردع الخاص بالنسبة له ، والردع العام لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل تلك الانتهاكات وتعد المحاسبة والقصاص إحدى أهم آليات العدالة العقابية ، إذ إنها تسهم في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ،وتحقيق الردع الخاص والعام ، وإرضاء الضحايا وذويهم كما تعمل على تهدئة المجتمع وإزالة حالة الاحتقان بين أطيافه [1] ،ويستخدم مصطلح القصاص ، الذي يجد أساسه في أحكام الشريعة الإسلامية ،لاسيما أنه يجب أن يكون أحد أهم أهداف العدالة العقابية بحسبانه يشكل مطلب أساسياً لبعض فئات المجتمع ، ولما في هذا المفهوم ،وما يرتبط به من مفاهيم أخرى ،كالدية ، والعفو من معانٍ راقية تتفق في مجملها مع أهداف العدالة العقابية ، وتسمح بإزالة جذور الخلاف بين الناس وقد ثبت القصاص في الشرائع السماوية السابقة ، وشرعت له العقوبات ، والعلة من ذلك أن القصاص للمجني عليه وذويه يبعد عنهم التفكير في الانتقام ،وعدم الإسراف في القتل ،ويحول دون لجوء المجني عليه أو أذويه للانتقام الفردي [2]، لذلك كان اهتمام الشريعة الإسلامية أولاً بشفاء غيظ المكلومين حتى لا يذهب الدم المسفوك هدراً بين أهله ، ويأكل الناس بعضهم بعضاً [3] ، يدعو إلى التسامح ويؤثره ،ويحبب فيه ، ولكن بعد أن يعطي الحق ، فلولي الدم أن يقتص أو يصفح وشعور ولي الدم بأنه قادر على كليهما قد يجنح إلى الصفح والتسامح ، أما شعوره بأنه مرغم على الصفح فقد يهيج نفسه ، ويدفع به إلى الغلو والجموح .

---

[1] – عادل ماجد ، مقاربة المحاسبة القصاص الإنقاذ عدالة الثورات ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 194 ، أكتوبر ،2013 م ، مجلد (48) ،ص11 .

[2] – محمود اكبيش ، دور المجني عليه في الإجراءات الجنائية ، مؤتمر أكاديمية شرط دبي حول ضحايا الجريمة ، دبي الإمارات العربية المتحدة ، 2004 م ، مركز البحوث الدراسات ، ص19 .

[3] – محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي ، العقوبة ، دار الفكر الجامعي ،1998 م ،ص57 .

ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن قانون العقوبات الليبي له سياسة جنائية خاصة بشأن العقوبة ، وهو عندما شرع العقوبات إنما شرعت الأسباب جليلة ولمقاصد سامية ، منها ، الردع العام والردع الخاص والعظة والاعتبار ، ومنع انتشار الجريمة ، وحماية مصالح الناس ، وجلب منفعتهم ، وتهدئة غضب المظلوم ، الذي يرى في القصاص ممن قتل أباه أو أخاه أو ولده يقلل غيظه ، وما يسكن من آلامه [1] لذلك يجب أن يحاسب كل مخطئ عن خطئه ، وكل مجرم عن جرمه وإلا عم الفساد ، واضطراب المجتمع ولجأ الناس إلى العنف ، أو هددوا به للمطالبة بحقوقهم .

فتطبيق مبدأ العدالة العقابية يتجسد من خلال العدالة الجزائية التي تعتمد على مساءلة الجاني ومعاقبته ، وتعمل على مواجهة خطورة الجاني من خلال تحقيق أغراض العقوبة من ردع خاص وعام ، وإعادة تأهيل المجرم تمهيداً لإدماجه في المجتمع ، وفلسفة العدالة الجزائية مؤداها أن ثقافة المساءلة تحل محل ثقافة الإفلات من العقاب التي سمحت بارتكاب الانتهاكات ، مما يعطي إحساساً بالأمان للضحايا ، ويوجه تحذيراً لمن يفكر في ارتكاب انتهاكات في المستقبل ، كما أنها تعطي قدراً معيناً لإنصاف الضحايا . فالجزاء الجنائي يهدف عموماً إلى تحقيق غاية بعيدة وهي حماية المجتمع من الجريمة عن طريق إصلاح الجاني وتهذيبية وعلاجه ومنعه من العودة إلى الجريمة مرة أخرى [2] وعندما ترقي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى درجة الجرائم الدولية الجسيمة ، وهي أساساً جرائم الإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، فلا يكون هناك سبيل إلا المحاكمات الجنائية ، وإلا فرغت العدالة من مضمونها [3] .

وهذا وقد ركنت الدول الغربية إلى مبادئ العدالة العقابية بعد الحرب العالمية الثانية ومن خلال تلك المرحلة التاريخية ، تم الالتجاء إلى آليات المحاسبة ،خاصة المحاكمات الجنائية الدولية والوطنية كمحاكمات نور مبرج بألمانيا ، وطوكيو باليابان لمعاقبة المسئولين عن ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة من النازحين وغيرهم وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،تم

---

(1) – محمد سيد طنطاوي ، المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام ، دار السعادة للطباعة ، 2005 م ص9 .

(2) – عمر فاروق الحسيني ، مبادئ علم الإجرام العقاب ،دار الفكر الجامعي ،ص165 .

(3) – عادل ماجد ، مقاربات المحاسبة والقصاص لإنفاذ عدالة الثورات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 194 ، أكتوبر 2013 م ، المجلد (48) ،ص12 .

التعويل على المحاكمات الجنائية شبه الدولية والمحاكم المختلطة [1] كأهم آليات تطبيق العدالة العقابية .

حيث جاء عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة من خلال محاكمات مجرمي الحرب من الألمان فيما يعرف بمحاكمات نور مبرج ، حيث تمحورت العدالة العقابية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والعقاب [2] والمحاكمات الدولية المترتبة عليها ، وتمثلت أهم أهدافها في اتفاقية الإبادة الجماعية التي تم إقرارها ، وإرساء سوابق لم يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان ، تحت دعاوي طاعة الأوامر ، والضرورات العسكرية [3] وفي هذه المرحلة شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام في مساعي تحقيق العدالة ، ويمكن القول إن السمة الغالبة لهذه المرحلة هي الطابع الدولي لآليات تحقيق العدالة التي ركزت بشكل أساسي على ملاحقة مرتكبي الانتهاكات ومحاسبتهم ، ولم تلتفت بالقدر ذاته إلى الضحايا ، كما يمكن القول إن هذه المرحلة تمثل أحد أهم مداخل العدالة العقابية ، إذ يحاج مؤيدوها بوجوب التعامل مع العنف السياسي إلى ساحات المحاكم وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، من خلال مقاضاة الأفراد المسئولين عن تنظيم أو ارتكاب هذه الأعمال الوحشية ، وفق إجراءات الملاحقة القضائية في شكل محاكمات بحيث تسهم في بناء الدولة وحل الصراع .

فقد أسهم أنشاء المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة ، كالمحكمة الجنائية الدولية يوغسلافيا السابقة (icty) عام1993 م والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام 1994 م ، والمحكمة الجنائية الدولية (icc) عام 1998 م ، في ترسيخ مبدأ المحاسبة في مجال العدالة الجنائية وفقاً لمبدأ المسئولية الجنائية الفردية ، وهو ينطوي على صور مختلفة للمسئولية [4] كما

---

[1] – الهادي أبو حمزة ،القضاء المختلط كلازم من لوازم المرحلة الانتقالية ،مجلة القانون ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، العدد الثالث ، 2016 م ،ص190 .

[2] – هاني عادل عواد ، المسئولية والجنائية و الشخصية لمرتكبي جرائم الحرب ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية فلسطين ،2007 م ، ص72 .

[3] – مروة نظير ، استراتيجيات الهجين ، الأجيال المتعاقبة المفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ،194 ، أكتوبر 2013 م المجلد (48) ،ص5 .

[4] – تتعدد صور المسئولية الجنائية في القانون الجنائي الدولي فتتخذ واحدة أو أكثر من الإشكال الآتية : ارتكاب الفاعل الجريمة بنفسه أو مع أخر – الضلوع في مشروع إجرامي مشترك لارتكاب الجريمة والإسهام في تحقيق قصد

الفعل الجماعي في ارتكاب الجرائم ، والتي تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، لا يمنع من تحديد المسئولية الجنائية الفردية لكل من مرتكبيها . ومن المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن قواعد القانون الدولي العرفية والتعاهدية ، خاصة الواردة في القانون الدولي الإنساني ، تلزم الدول بمحاسبة المسئولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عن طريق المحاكمات الجنائية [1] ، وجبر الضرر للضحايا .

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو الاتجاه للجميع ما بين الآليات الدولية والمحلية لتحقيق أهداف العدالة العقابية أي تلك التي تجمع ما بين الطابع الدولي والطابع المحلي تنفيذاً للعدالة ، بما في ذلك السلطات القضائية ، والقوانين المعمول بها .

ومن أهم مزايا الملاحقة القضائية العقابية أنها تعمل على : –

1- تهدئة نفوس الضحايا وذويهم ، بما يمنع العدالة الانتقامية التي يسعى فيها المجني عليه ومؤيدوهم إلى اقتضاء حقوقهم من الجناة ، أو توقيع العقاب عليهم بأنفسهم .

2- ضمان عدم استمرار تمتع الجناة بنفوذهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي أو بقائهم في مناصبهم الوظيفية التي استغلوها في ارتكاب الجرائم الجسيمة لحقوق الإنسان .

3- تخصيص المجرم على من ارتكبه ، بحيث تمنع الوصم الجماعي لطائفة أو لفصيل من المجتمع بارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

4- زرع الثقة في كفاءة النظام الجديد وقدرته على مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

مشترك – ارتكاب الجريمة بواسطة أخر (والفاعل المعنوي) – إصدار الأوامر بارتكاب الجريمة الاشتراك في ارتكاب الجريمة .

[1] – فيصل عبد العزيز فيصل ، ضمانات عدم الإفلات من العقاب في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الجنائية الوطنية ، رسالة ماجستير ،2019 ، جامعة الشرق الأوسط ، ص37 .

المطلب الثاني :

العدالة التصالحية أو الجزاء التصالحي .

تشير الدراسات الفقهية إلى وجود اتجاهات مختلفة بشأن اختيار العدالة الواجبة التطبيق في دول ما بعد الصراعات لبلوغ المصالحة الوطنية ،حيث يرى اتجاه مؤيد المقاربة العدالة التصالحية ، أن الأخذ بمفهوم العدالة العقابية على النحو المتقدم ، يقوض مساعي تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي ،ويستطرد محتجاً بأن الضالعين في مجال العدالة يكونون عادة من ذوي الخلفية القانونية الذين ، يميلون عادة إلى الأخذ بآليات العدالة العقابية من دون النظر إلى فوائد العدالة التصالحية .

والعدالة التصالحية تدور أساساً على استخدام مفاهيم الحوار والاعتذار والعفو لبلوغ الاستقرار في المجتمع ، وتحقيق المصالحة ،وهي تعتمد إلى حد كبير على إعادة بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة ، وترتبط عادة بإجراءات منح العفو بصوره المختلفة الخاصة والعامة ،بغرض تحفيز المتورطين في تلك الانتهاكات على الانخراط في العدالة التصالحية عن طريق المساهمة بصفة أساسية في كشف حقيقة تلك الانتهاكات وتحديد المسئولين عنها ، وفي ظل هذا لم يعد هدف العدالة الجنائية هو العقاب ، بل أصبح إصلاح العلاقة بين المتهم والمجني عليه هدفاً مهماً ، مما جعل تحقيق العدالة الجنائية من خلال تعويض المجني عليه أقرب منه من خلال تسليط العقاب على الجاني .

وبهذا تمثل العدالة التصالحية ، رد فعل متطور تجاه الجريمة يهدف إلى الموازنة بين احتياجات المجتمع والمجني عليه والجاني [1] ، لذلك فهي تسعى إلى منحهم إمكانية المشاركة والتواصل فيما بينهم للوصول إلى حل ودي يحظى برضا الجميع .

ومن تم فإن هذه الوسائل تمثل تحولاً جوهرياً في إدارة الخصومة الجنائية تحولاً من وسائل عقابية إلى وسائل أخرى بديلة عن الدعوى العمومية ، فهي تمثل مظهراً من مظاهر تحول العدالة التقليدية إلى عدالة رضائية تصالحية [1] .

---

[1] – أفراح سالم الدغري ، العدالة التصالحية في المسائل الجنائية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2009 ، ص8 .

ومن ثم فإن العدالة التصالحية ينبغي أن تكون عناصر أساسية في أية مناقشة عن المسألة والإنصاف للجناة والضحايا في إجراءات العدالة ، وكانت الفلسفة الكامنة وراء العدالة التصالحية تتمثل في معالجة الضرر الواقع ، وإعادة الجاني والمجني عليه إلى وضعهم الأصلي .

وفي هذا الصدد فقد عبر البعض عن فشل العدالة العقابية التي أغفلت دور المجني عليه في الوصول إلى تحقيق العدالة ، على عكس العدالة التصالحية التي ترتكز في الأساس على الضحية ، والاهتمام به ، والالتفات إلى حاجته المنصبة أساساً على جبر الضرر الذي لحق به ،وكذا الاهتمام بجميع الأطراف الأخرى (الجاني والمجتمع) وهو الاهتمام الذي يسعى إلى استعادة العلاقة بين الجميع من خلال جبر الضرر الناجم عن الجريمة والاندماج الاجتماعي لمرتكبيها ، وإرساء السلم في المجتمع [2] .

وقد جرت في السنوات الأخيرة إعادة تقييم للعلاقات بين الجناة والمجني عليه والمجتمع في القضايا الجنائية ، ومن إعادة التقييم هذا ظهر الكثير من البحث المعاصر للعدالة التصالحية ، فإلى جانب المحاكمات يود الأفراد تطبيق ثقافتهم الخاصة ومبادئ دينهم لتسوية الصراعات الماضية ، حيث تدعو التقاليد الدينية إلى الاعتذار والتسامح والمصالحة ،والواقع أن العدالة التصالحية قد تحاول إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ، ومساعدة المحاربين السابقين على العودة إلى المجتمع و مداوة الجراح التي يشعر بها الأفراد في قلوبهم .

فالعدالة التصالحية إذن ، هي منهج أو سلوك يسعى إلى التصدي للجريمة ومعالجة أثار الانتهاكات عبر مسارات وبرامج تصالحية ترتكز على مبادئ أساسية تتمثل في مشاركة الأطراف المعنيين بالجريمة ،(المجني عليه والجاني والمجتمع) على أساس الاحترام المتبادل بين الأطراف كافة ، الالتزام بمسار النتائج المقبولة التي يتم التوصل إليها بين الأطراف ،كما أن العدالة التصالحية تسعى إلى تعزيز السلم الاجتماعي عن طريق كشف الانتهاكات والجرائم واعتبارها غير مقبول اجتماعياً ، فضلاً عن تجريمها قانوناً ،ومساعدة الضحايا ،وجبر الضرر ، والإحساس

---

[1] – بالقاسم سويقات ، العدالة التصالحية في المسائل الجنائية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2020 ، كلية الحقوق العلوم السياسية ، الجزائر ص41 .

[2] – خالد عبد الله علي ، فتحي محمد الحياني ، آليات تقييد مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية ، مجلة دراسات إقليمية لسنة 2015 ، العدد (48) ، 2021 م ، ص234 .

بمظلوميتهم ومساعدتهم في تحقيق مطالبهم ، وتحمل المسئولية من الجميع وبخاصة الجاني ، وإبداء الاعتذار والإقرار بمسؤوليته وتحمل تبعيتها والتعهد بعودته عضواً فاعلاً في المجتمع ، وكل ذلك يتم في أجواء تصالحية قائمة على التسامح وقبول الأخر وبمشاركة أطراف المجتمع عن طريق ممثليهم في التسوية التي تتم .

ولقد شكل الكشف عن الحقيقة بغية الوصول إلى أسباب ما وقع من جرائم وانتهاكات ، وذلك لرغبة الضحايا و عائلاتها في معرفة التسبب في كل تلك المآسي التي وقعت عليهم ، وما هو مصير المغيبين من ذويهم ومعارفهم ، والرغبة في عدم طمس الماضي ومحوه من ذاكرة المجمع [1].

ومن أهم المقومات المطلوبة للكشف عن الحقيقة :

1- أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية تسمح وتشجع على تحقيق جدي في الانتهاكات الماضية

2- يجب قبل الشروع في التحقيق أن ينتهي الصراع العنيف والحرب والممارسات القمعية ،وأن يعطي الضحايا والشهود الأمان على أنفسهم وذويهم عند الحديث علناً عن الانتهاكات [2] .

3- يجب أن يكون لدى الضحايا والشهود اهتمام بالوصول إلى الحقيقة ، وأن يبدو التعاون التام مع السلطات المختصة في إجراء الحقيقة .

فكشف الحقيقة يزيح غمامة التكتم والسرية التي أحاطت بالعمل السياسي الحكومي ، إذ يفضح كشف الحقيقة الآليات المؤسساتية التي أجازت استغلال السلطة بصورة وحشية ،ويفسح المجال أمام قدر أكبر من المصارحة والشفافية في العمل السياسي الحكومي يمكن أن تردع وقوع جرائم مماثلة في المستقبل .

وتعد العدالة التصالحية أحد أشكال جبر الضرر القائم على الاعتراف بالأذى الذي تعرض له ضحايا الانتهاكات ، وتبنى السياسات الكفيلة بمنح مقابل مادي أو عيني أو رمزي من الخسائر

---

[1] – خالد الشرقاوي ، تجربة المغرب في العدالة الانتقالية والمصالحة والإنصاف ، مقال منشور في جريدة الوطن ، العدد (2523) ،2016 م ،ص5 .

[2] – خالد عبد الله ، فتحي الحياني ، آليات تقييد مبدأ عدم الألفات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية ،مرجع سابق ،ص237 .

والمعاناة التي تكبدها الضحايا ،وأسرهم ،بما يساعد على تخطي بعض تبعات الانتهاكات ،أو التركيز على المستقبل من خلال العمل على إعادة تأهيل الضحايا ،وتأمين حياة أفضل لهم [1] .

ولا يقتصر التعويض على تقديم مبالغ مالية للضحايا أو أسرهم أو إقرار رواتب للأرامل والأيتام، ومعاشات تقاعدية للضحايا، وإنما يشمل آليات متعددة تبدأ بالترضية المعنوية ،من خلال الاعتذار عن الانتهاكات رسمياً ومنح الأوسمة المدنية ،وتقديم الدعم النفسي اللازم للضحايا ،وإقرار منح دراسة وخدمات صحية وعادة ما تشمل إعادة الحقوق ،حيث تستهدف إعادة وضع الضحايا إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر من خلال إجراءات مثل إعادة الحرية والمواطنة والإفراج عن المعتقلين ،والكشف عن مصير المفقودين ،وإعادة الأملاك التي تم الاستيلاء عليها بصورة قسرية . كما يشمل التعويض قدراً من المبالغ المادية التي تعد مقابلاً عادلاً لكافة أشكال الضرر القابل للقياس على غرار الضرر الاقتصادي أو الاجتماعي ،إلا أن ذلك لا يعني إهمال الضرر النفسي والمعنوي ،إذ يتم تقدير وطأته على الضحايا وأسرهم ،بالإضافة إلى إعادة التأهيل بحيث يتضمنه إجراءات دمج الضحايا في المجتمع مثل الرعاية الطبية والصحية اللازمة ، وخدمات الدعم القانوني والاجتماعي الهادفة لرفع الغبن الواقع على الضحايا .

ومن أهم أمثلة على ذلك قيام حكومة تشيلى يدفع أكثر (6 ’1) مليار دولار معاشات تقاعدية لضحايا نظام بيونشيه القمعي في الفترة بين عامي 1996 و 2008 م كما اعتمدت الحكومة المغربية منذ عام 2004 برنامجاً لمنح التعويضات الفردية والجماعية عن أكثر من (50) عاماً من الانتهاكات واسعة النطاق والالتزام بدعم المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية ، التي عاشت تهميشاً متعمداً في السابق لأسباب سياسية [2] .

وبذلك يمكن القول على الرغم من التطور الذي شهده الفكر القانوني العقابي ،إلا أن نظرة المجتمع مازالت تعد الجريمة اعتداء شخصياً على حقوق الضحية ،ولهذا فإن حسم النزاع يجب أن

---

[1] – عادل ماجد ،مقاربات المحاسبة والقصاص لإنقاذ عدالة الثورات ،مرجع سابق ،ص13 .

[2] – للاطلاع على التجربة المغربية ، راجع الموقع الالكتروني الثاني الخاص بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية ، Hitp // ieti .org /ar / our – uork / regions – and – countries / morocco .

يأخذ في الاعتبار هذه الطبيعة الخاصة ،بحيث تكون الضحية هي أساس أي حل من خلال مشاركتها في التسوية [1] .

وفق ما تقدم فإن مرتكب الجريمة عادة ما يتمتع بالقوة التي تؤهله لأن يكون بعيداً عن طائلة العقاب ، لهذا فإن أسلوب الملاحقة الجنائية التقليدية لن تؤدي إلى تسوية النزاع من الناحية الواقعية لاسيما على المستوى الاجتماعي .

ولهذا فإن تبني أساليب جديدة تأخذ في الاعتبار طبيعة النزاع وتهدف إلى تسوية الخلاف وإزالة أثاره من الناحية الاجتماعية ،سوف يمثل أحد الحلول الناجحة لتذليل الصعوبات التي تواجه أي مصالحة، فمن ناحية إذا كان من أهم الصعوبات التي تواجه المصالحة هو صعوبة إخضاع الجناة – بسبب مراكزهم – للنظام عقابي ، لآن إجبار قادة الميلشيات العسكرية غير المشروعة ، ممن ارتكبوا ويرتكبون جرائم ضد الإنسانية ، على الخضوع لنظام عقابي تتبع فيه سلسلة الإجراءات الجبرية التي يتضمنها قانون الإجراءات الجنائية ، تبدو مسالة بعيدة المنال بسبب ما يتمتع به قادة تلك التنظيمات من قوة تجعلهم في موقع متميز بالمقارنة بإمكانيات الدولة الضعيفة .

ولهذا فإن نظام العدالة التصالحية سيمثل أحد الحلول لهذه المشكلة في ليبيا ، وذلك من خلال إدخال الضحية طرفاً في النزاع الجنائي يفاوض الجاني على حل يرضيه ويجبر الضرر الذي ألم به . حيث يشكل نظام العدالة التصالحية نظاماً مقبول ومطبق في ليبيا ، وقد ساهم في فض نزاعات اجتماعية ذات طابع جنائي ، فقانون القصاص والدية رقم (6) لسنة 1994 م يجيز العفو عن القاتل في جريمة القتل العمد [2] ، وهو ما يترتب عليه دفع قيمة مالية (الدية) .

إن تبني فكرة العدالة التصالحية يحقق هدفان هما جبر الضرر من ناحية ،وتحقيق فكرة المساءلة من ناحية أخرى ، على اعتبار أن الوساطة الجنائية بين الخصوم سوف تؤدي إلى توقيع جزاء يقبله الخصوم بالإضافة إلى التعويض . ففكرة العدالة التصالحية لا تقوم على الإعفاء المطلق ولا التبرئة على بياض ، فهي ترتكز على فكرة الرضائية في قبول جبر الضرر وفي

---

[1] – نصر الدين بو إسحاق ، حقوق ضحايا الجرائم الدولية ،دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2007 م ،ص95 .

[2] – – محمد رمضان باره ، قانون العقوبات الليبي القسم الخاص ، مكتب الوحدة ، الطبعة الثالثة ، 2022 م ، طرابلس ، ليبيا ،ص82 .

الخضوع للجزاء ، ربما طبيعة الجزاء الموقع على مرتكب الإثم ليس هو نفسه الجزاء المقرر للجرم في الظروف الطبيعية بحيث يكون الجزاء أخف في حالة العدالة التصالحية ،ولكن ذلك يبرر على أساس تحقيق مصالح أبعد وأعم وهي فكرة المصالحة الوطنية وطي صفحات الماضي .

الخاتمة :

إن المصالحة هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي وامتداداتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية ، وتصحيح ما ترتب عليها من مآسي وأخطاء وانتهاكات وأن تضع أطراف الصراع المصلحة الوطنية العليا فوق المصالح الفئوية الحزبية ، وإن الهدف الأساسي من أي نظام في الدولة هو تحقيق العدالة بين عموم المواطنين وهذا البند لن يتحقق إلا عندما تتمكن الدول من بسط سلطتها المادية والقانونية لتكون بديلاً عن كل المظاهر غير القانونية ، لأن الدولة العادلة القوية هي غاية ووسيلة في الوقت ذاته .

كما يجب أن تسود قناعة لدى كافة الليبيين ، من إن مشكلتهم هم أول المسئولين عن حلها ،وأن يسخروا لكافة الإمكانيات ويذللوا كافة العقبات لإيجاد لحل لمشكلتهم .

إذ تواجه ليبيا اليوم تحديات كبيرة في مسار فك الارتباط مع القوى الخارجية المؤثرة في المشهد الليبي ،وطالما بقيت التدخلات الخارجية الضارة ،فسيظل المجتمع الليبي يعاني من الانقسام والتفكك .

ثم إن حيثيات الوضع الليبي بكل تجاذبات أطرافه الداخلية والخارجية سوف يكون لها تأثير واضح في مسار المصالحة ، مثلما هو الحال الحضور الخارجي في مجربات الأحداث .

وأخيرا يبقى الحوار الوطني الشامل وحده الكفيل بتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا .

كما رأينا أن المعضلة الأساسية في مجال المصالحة الوطنية تكمن في تطبيق أوليات المصالحة الوطنية مع مراعاة متطلبات المحاسبة والقصاص ،فلا يمكن بأي حال من الأحوال المضي في إجراءات المصالحة وغض البصر عن انتهاكات حقوق الإنسان ؛ لأن عدم معالجة ما وقع من انتهاكات وتجاوز في حق الأفراد والوطن يمكن أن يؤدي إلى انقسامات حادة ما يؤدي إلى تكرار العنف بدلاً من الوصول إلى المصالحة .

التوصيات

1- لا يمكن أن ينشأ في ليبيا حوار للمصالحة الوطنية وتكون شاملة بدون وجود كافة الأطراف في الموضوع .

2- جعل المؤسسات العسكرية والشرطية وقوى الأمن الأخرى محايدة وبعيدة عن التخريب

وتخدم الوطن والشعب وإخراج كافة عناصر الميلشيات والقيادات الضعيفة من هذه المؤسسة .

3- العمل على إعادة المهجرين إلى مناطقهم وتتولى السلطة الحاكمة والأجهزة الأمنية حمايتهم من المخربين ، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم .

4- يفرض على المرحلة التي تمر بها ليبيا إما السير في طريق العدالة الجنائية العقابية ومحاسبة المجرمين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب أو أن تسير في طريق العدالة التصالحية والعمل قدر الإمكان والمحافظة على الوئام والمصالحة الوطنية لاستقرار والسلام في المجتمع .

5- إن إتباع منهج العدالة التصالحية التي تقدم العفو والصفح على القصاص والعقاب يجب أن يكون ضمن برامج سياسية واضحة تأخذ بنظر الاعتبار حقوق الضحايا وبناء السلام دون أن تكون الغاية تكريس الإفلات من العقاب كما حدث في تجربة الأرجنتين التي عمدت إلى العفو وتصفير الجرائم من أجل الإعفاء من العقاب للجناة وشرعت جملة من القوانين على هذا الأساس ، الأمر الذي انعكس سلباً في تحقيق السلام والاستقرار مما دفعها لاحقاً إلى تبني عدالة جزائية صارمة .

قائمة المراجع :

أولاً : الكتب .

1- عمر فاروق الحسيني مبادئ علم الإجرام والعقاب ،دار الفكر الجامعي ،1995 م .

2- محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي العقوبة ،دار الفكر الجامعي ،1998 م .

3- محمد سيد طنطاوي ، المقاصد الشرعية للعقوبات في الإسلام ، دار السعادة للطباعة ،2005 م .

4- محمد رمضان باره ، قانون العقوبات الليبي القسم الخاص، مكتبة الوحدة الطبعة الثالثة،2022 م ، طرابلس ،ليبيا .

5- مجد الدين محمد يعقوب ،القاموس المحيط الطبعة الثامنة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، للطباعة والنشر ، 2005 م .

6- نصر الدين بو سماحة ، حقوق ضحايا الجرائم الدولية ،دار الفكر الجامعي ،2007 م .

ثانياً : الرسائل العلمية .

1- أفراح سالم الدغري ، العدالة التصالحية في المسائل الجنائية رسالة ماجستير ،أكاديمية الدراسات العليا ،2009 م ،طرابلس ،ليبيا .

2- بالقاسم سويقات ، العدالة التصالحية في المسائل الجنائية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة خيضر ، بسكره ،2020 م ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر .

3- فيصل عبد العزيز فيصل ، ضمانات عدم الإفلات من العقاب في النظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية والتشريعات الجنائية الوطنية ،رسالة ماجستير ،2013 م جامعة الشرق الأوسط

4- هاني عادل عواد ،المسئولية الجنائية الشخصية لمرتكبي جرائم الحرب ، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ،2007 م .

ثالثاً : المجلات العلمية .

1- ادريس الكريني ، شروط الفاعلية ،دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي،

مجلة السياسية الدولية ،العدد (194) ،أكتوبر ،2013 م .

2- ابتسام سالم خليفة ،انعكاس المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا ، المؤتمر العلمي الثالث ،لكلية الآداب ،جامعة الزاوية ،2021 م

3- الكوني أعبودة ،التوابث الوطنية ودستور ليبيا المرقب ،مجلة القانون ،جامعة طرابلس ،العدد الثالث 2012.

4- بالعربي علي ،جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية ، مجلة العلوم السياسية والقانون ،العدد (14) ،مارس ،2019 م .

5- عادل ماجد ، مقاربة المحاسبة والقصاص ولإنفاذ عدالة الثورات ،مجلة السياسة الدولية، العدد (194) أكتوبر ،2013 .

6- عادل ماجد ،قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية ،مجلة يتفكرون ،العدد الثاني ،2013 م .

7- عمر فرحاني ،مباركة سليمان ، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي ،مجلة الفكر ،العدد الخامس ،2015 م .

8- علي عبد اللطيف احميدة ،دراسة تمهيدية عن المجتمع الليبي : الواقع والتحديات والأفاق ، 2020 م .

9- خالد عبد الله علي ،فتحي محمد الحياني ، آليات تقييد مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية ،مجلة دراسات إقليمية ،السنة 15، العدد (48) ،2021 م .

10- خالد الشرقاوي ،تجربة المغرب في العدالة الانتقالية والمصالحة والإنصاف ،مجلة الوطن العدد (23) ،2016 م .

11- محمود كبيش ، دور المجني عليه في الإجراءات الجنائية ، مؤتمر أكاديمية شرطة دبي حول ضحايا الجريمة ،دبي الإمارات العربية المتحدة ،2004 م ، مركز البحوث والدراسات .

12- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 م ، مجلة المستقبل العربي العدد (15) ، 2014 م .

13- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً

على ضفتي المتوسط ، مجلة شئون عربية ، العدد (18) ،2020 م .

14- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، خيار المصالحة الوطنية في ضوء تحديات المشهد الليبي الراهن ،مجلة اتجاهات سياسية ، العدد السابع عشر ، سبتمبر ،2021 م .

15- مروه نضير ، استراتيجيات الهجين الأجيال المتعافية لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية ،مجلة السياسية الدولية ، العدد (194) ، أكتوبر ،2013 م .

16- فتحي بن شتوان ، الحوار الاجتماعي ...تحدي المصالحة الوطنية الليبية ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، يناير ، 2013 م .

17- نوال مغزيلي ، المصالحة الوطنية ، التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرة الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد الخامس ، 2017 م .